تأثيرات نجاح الثورة السورية في لبنان: التحولات السياسية والمكاسب الجديدة

طوبى يلدز*

* جامعة اسطنبول

ملخص: تربط لبنان وسوريا علاقات سياسية وثقافية عميقة الجذور عبر التاريخ. ونتيجة لهذه العلاقة الوثيقة، كانت التحولات السياسية في كل بلد تؤثر بشكل كبير في الآخر. تتناول هذه الدراسة تحليل التأثيرات السياسية والدينية والاجتماعية للنظام السياسي الجديد المزمع إقامته في سوريا بعد سقوط نظام البعث، وانعكاساته على لبنان. في البداية، سيجري استعراض الخلفية التاريخية للعلاقة بين السياسة اللبنانية وحزب البعث، مع توضيح كيفية تأثير أيديولوجية النظام البعثي في لبنان. وأخيرًا، ستتطرق الدراسة إلى الأبعاد السياسية والطائفية المحتملة للعلاقات السورية- اللبنانية في مرحلة ما بعد الأسد.

الكلمات المفتاحية: لبنان، سوريا، البعث، السياسة، الطائفية

The Impact of the Syrian Revolution on Lebanon: Political Transformations and New Gains

TUBA YILDIZ*

ORCID NO: 0000-0002-7152-4421

ABSTRACT: *Lebanon and Syria share deeply rooted political and cultural ties throughout history. As a result of this close relationship, political transformations in each country have significantly affected the other. This study analyzes the political, religious, and social implications of the new political system to be established in Syria following the fall of the Baath regime, and its repercussions on Lebanon. Initially, the historical background of the relationship between Lebanese politics and the Baath Party will be reviewed, highlighting how the ideology of the Baathist system influenced Lebanon. Finally, the study will examine the potential political and sectarian dimensions of Syrian-Lebanese relations in the post-Assad era.*

* istanbul university

Keywords: *Lebanon, Syria, Baath, Politics, Sectarianism*

رؤيـــة تركيـــة
2025-(1/14)
71 - 94

Received Date: 28 / 12 / 2024 • Accepted Date: 10 / 02 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-001-005

مدخل

ترتبط لبنان وسوريا بعلاقات سياسية وثقافية عميقة الجذور عبر التاريخ؛ لهذا السبب، كانت التحولات السياسية في كل بلد تؤثر بشكل كبير في الآخر. بعد أن نال لبنان استقلاله عام 1943 وسوريا عام 1946، شهد البلدان أزمات سياسية متعددة، منها الانقلابات، والحروب الأهلية، والاحتجاجات. واستمرت سوريا في المطالبة بسيادتها على لبنان حتى بعد استقلاله، كما سعت حكومة البعث السورية إلى ترسيخ هيمنتها على لبنان في أثناء الحرب الأهلية اللبنانية وبعدها. ومن جهة أخرى، تعاون لبنان في بعض الأحيان مع الحكومة السورية لحل المشكلات الناتجة عن نظامه السياسي الطائفي. ومع ذلك، من المعروف أن سوريا أدّت دورًا رئيسًا في تأجيج الأزمات اللبنانية. في الواقع، لم يكن للبنان منذ استقلاله سوى تعامل سياسي مع نظام البعث في سوريا، وكان يواجه المطالب القمعية التي فرضها عليه كل من حافظ الأسد وبشار الأسد. وفي هذا السياق، من الواضح أن تأثير تغيير النظام في سوريا في نهاية عام 2024 سيكون ملموسًا بشكل أكبر في لبنان قياسًا على بقية دول المنطقة.

تُعَدّ من بين القضايا الأكثر إثارة للجدل في العصر الحديث في الشرق الأوسط- المشكلات الناتجة عن الحدود الاصطناعية التي رُسِمت بعد الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى الأبعاد السياسية للانقسامات بين الشعوب العربية. في هذا السياق، ومع انسحاب الدولة العثمانية من الجغرافيا العربية، برزت مشكلتان رئيستان واجهتهما الدول التي نالت استقلالها: البعد الأيديولوجي والبعد الجغرافي. تعرضت الحركات السياسية العربية، التي انطلقت في البداية بفكرة إقامة «المملكة العربية الكبرى»، لضربة قوية مع فرض الانتداب البريطاني والفرنسي على المنطقة. شعر الزعماء العرب، وبخاصة الشريف حسين وابنه فيصل، بخيبة أمل كبيرة. ومع ذلك، استمرت المحاولات الرامية إلى حكم الأراضي العربية من مركز واحد أو توحيد الأراضي المختلفة ذات الأيديولوجية السياسية نفسها حتى سبعينيات القرن العشرين. ولتحقيق هذه الغاية كان الهدف الأساسي هو إحياء القومية العربية، وشهد العالم العربي توحيد مصر وسوريا عام 1958 تحت قيادة الزعيم المصري جمال عبد الناصر. وكان لهذا التوحيد، الذي تحوّل من فكرة إقامة «المملكة العربية الكبرى» إلى «الجمهورية العربية المتحدة»- تأثير كبير بين الشعوب العربية. ومع ذلك، ورغم أن العقلية الأيديولوجية لإحياء القومية العربية كانت العامل الرئيس في

توحيد البلدين المهمين، إلا أن غياب الدعم من دول المنطقة والسياسات القمعية التي نفذها الجانب المصري تجاه سوريا في المجالين السياسي والاقتصادي، أدّيا إلى تفكك الوحدة، وإعلان انهيار الجمهورية العربية المتحدة عام 1961.

وقد شهدت المنطقة محاولة أخرى للوحدة الأيديولوجية بين دولتين عربيتين، هما: سوريا والعراق، ولكن ليس في إطار القومية العربية، بل في إطار أيديولوجية البعث. ولكن هذا التوحيد لم يهدف إلى حكم مركز واحد كما كان الحال في توحيد سوريا ومصر، وإنما إلى فرض سياسات البعث من قبل زعماء يتمتعون بسلطة متساوية على أراضيهم. كان أحد أهداف حزب البعث الذي أسسه ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار في سوريا عام 1947 هو إعادة إحياء القومية العربية بغضّ النظر عن الانتماءات الدينية. وبهذا المعنى، كان لحزب البعث الذي اكتسب زخمًا سريعًا في الساحة الاجتماعية في سوريا، نصيبه من صراعات السلطة الطائفية في سوريا، فغيّر تموضعه أولاً مع انقلاب عام 1963، ثم مع الانقلاب الذي نفذه حافظ الأسد. وبحلول عام 1970، وبعد استيلاء الأسد على السلطة، تحوّلت المؤسسة إلى نظام احتكاري وفقدت تدريجيًّا وظيفتها الاجتماعية. أما في العراق، فقد بدأ حزب البعث في بناء نظامه الاستبدادي عام 1968 من خلال الانقلاب الذي قاده الجنرال حسن البكر بدعم من صدام حسين.

كما أن نظامَي البعث، المتشابهين ظاهريًّا في العراق وسوريا، أدّيا إلى تطورات غير متوقعة. على سبيل المثال، كان من المتوقّع أن تكون الانعكاسات الإقليمية لنظامي البعث في البلدين أكثر توحيدًا ومركزية، لكن التنافس على الزعامة بين حافظ الأسد في سوريا وصدام حسين في العراق سبب ضررًا لأيديولوجياتهما وأنظمتهما.

ولهذا السبب لم يتمكن حزب البعث من خلق الوحدة؛ لا في بيئته السياسية الداخلية، ولا في سياساته الخارجية. بمعنى آخر، في كل من الإدارتين العراقية والسورية، كانت فكرة البعث تحتوي على فعل يتناقض مع تعريفها. وبخاصة بعد وصول صدام حسين إلى السلطة في العراق، إذ كاد البلدان البعثيان يصبحان أعداء، حيث وصل التنافس والاختلاف في السياسات الإقليمية بينهما إلى ذروته.[1]

إن الدافع الأساسي للعلاقات السياسية بين لبنان وسوريا يرتكز على أسس مختلفة تمامًا عن المسارات التي رسمتها سوريا مع البلدان المذكورة آنفًا كأمثلة. رغم أن القومية

العربية ولدت في أوائل القرن التاسع عشر، وتركزت في دمشق وبيروت، إلا أن العقلية السياسية التي أرادت توحيد البلدين بعد الحرب العالمية الأولى كان أسلوبها مختلفًا عن أيديولوجية القومية العربية. كانت الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب هي في المقام الأول الإيمان بعدم قابلية لبنان وسوريا للتجزئة جغرافيًّا. وقد تشكل أساس هذا الاعتقاد من خلال سلسلة من الأفكار التي تشكلت حول مفهوم «سوريا الكبرى». على الرغم من أن المفهوم مثير للجدل تاريخيًّا، إلا أنه غالبًا جرى استخدامه في الماضي للإشارة إلى المنطقة «الممتدة من جبال طوروس في الشمال إلى شبه جزيرة سيناء في الجنوب، ومن البحر الأبيض المتوسط في الغرب إلى الصحراء السورية في الشرق».[2] وبهذا المعنى، كان الشعب السوري خلال فترة الانتداب يعتقد أن حدود بلاده مع لبنان رسمتها فرنسا بشكل مصطنع بما يتناسب مع طموحاتها ومصالحها الاستعمارية. وقد رأينا التوجه نفسه بين أهل السنة في بيروت بعد ضم بيروت إلى لبنان من قبل فرنسا في عام 1920. خلال هذه العملية، وبينما كان الجدل مستمرًّا حول ما إذا كانت بيروت جزءًا من لبنان، بدأت الأصوات ترتفع لمصلحة ضم البلاد إلى سوريا بدلاً من استقلالها. وكانت الغالبية العظمى من الذين أعربوا عن رغبتهم في العيش تحت الحكم السوري مرة أخرى من المسلمين السنة في بيروت. وقد نجح المفوض الفرنسي السيد هنري بونسو في إسكات هذه الأصوات التي كانت تعلو، لا في بيروت فحسب، بل في دمشق أيضًا. ورغم ذلك، ظل السنة المقيمون في لبنان يقاومون الخروج من سوريا حتى عام 1943. وفي هذا الصدد، ورغم أن كلا البلدين نال استقلاله بشكل منفصل، إلا أن لبنان ظل يُعَدّ بالنسبة لسوريا جزءًا من أراضيها بشدة. إن فكرة كون لبنان وسوريا يعنيان الشيء نفسه، التي جرى تأكيدها بوضوح في سبعينيات القرن العشرين- سهّلت هيمنة سوريا على لبنان، الذي كان يعاني خطوطًا سياسية داخلية وخارجية غير مستقرة وضعيفة.

ومن ناحية أخرى، فإن الدافع إلى اتخاذ موقف مشترك ضد «إسرائيل»، التي تهدد سوريا ولبنان باستمرار، كان أيضًا عاملاً مهمًّا في تسهيل التدخل السوري بلبنان. وقد كشفت الهزائم التي لحقت بسوريا ولبنان أمام «إسرائيل» منذ ستينيات القرن العشرين عن حاجة البلدين إلى خط دفاع مشترك. لكن ضعف الجيش اللبناني زاد من مخاوف سوريا من احتمال وقوع غزو إسرائيلي عبر الأراضي اللبنانية؛ لذلك فإن وجود التهديد الإسرائيلي الواضح سهّل على سوريا تحقيق مصالحها في لبنان. في الواقع، كانت الحجّة

الرئيسة لتورط حزب الله في الحرب الأهلية السورية في عام 2013 هي أن لبنان، بدون دعم حزب الله، سيصبح عرضة للتدمير بسهولة من قبل «إسرائيل». ومن ثَمّ، فإن استخدام الممرّ السوري لنقل الأسلحة إلى حزب الله تطلب تدخلاً مباشرًا من بشار الأسد في السياسات الأمنية اللبنانية.

> **مصطلح «سوريا الكبرى»، الممتد من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الفرات، ومن جبال طوروس إلى سيناء، يمثّل وحدة جغرافية ذات حدود معينة، ويعني ضمان وجود الأمة السورية**

وفي إطار المعلومات المقدمة آنفًا، تركز هذه الدراسة على ثلاث أفكار رئيسة:

أولاً، من الضروري تسليط الضوء على أن البنية الهشة في لبنان، التي تعود إلى تأثير السياسة الطائفية، سببها نظام البعث في سوريا، فهو الفاعل الرئيس في هذه الهشاشة. ومن المتوقّع أن تُحدّد العلاقات المستقبلية بين سوريا ولبنان في إطار قواعد متساوية، لا كعلاقة بين قاضٍ وسجين.

ثانيًا، تهدف الدراسة إلى تحليل المسار التاريخي للعلاقات بين سوريا ولبنان، وإظهار أن عدم الاستقرار في النظام السياسي الطائفي في لبنان سيشكل تجربة مهمّة في تشكيل سياسات سوريا تجاه لبنان.

وأخيرًا، تقدم الدراسة رؤية مستقبلية للعلاقات السياسية والعسكرية والاجتماعية والدينية بين النظام السوري الجديد ولبنان، مع تسليط الضوء على العوامل التي قد تؤدّي دورًا في بناء علاقات قوية ومستدامة بين البلدين.

التاريخ الحديث للعلاقات اللبنانية السورية والأزمات السياسية

اتّجه لبنان بعد حصوله على استقلاله عام 1943، أولاً إلى سوريا، التي كانت تربطه بها علاقات تاريخية عميقة، لتحديد سياسته الخارجية. ورغم أن بقاء البلدين تحت الانتداب الفرنسي بعد انسحاب الإمبراطورية العثمانية منع الفرنسيين من السماح لهما برسم مسار مشترك، إلا أن العلاقات السورية اللبنانية بدأت تتبلور بعد حصول لبنان على استقلاله عام 1943 وسوريا عام 1946.

ومن المعروف في هذا الصدد أن البلدين كانا متضامنين كدولتين مستقلتين منفصلتين في السنوات الأولى من تأسيسهما، وأن سوريا لم تكن لديها سياسة الهيمنة على لبنان.

على سبيل المثال، في عام 1947 أُسِّس التعاون الاقتصادي بين البلدين، واتفقا على إنشاء مجلس لتقاسم عائدات الجمارك والمطارات والموانئ فيما بينهما. علاوة على ذلك، قبلت سوريا حدود لبنان التي حُدِّدت عام 1920، مؤكدة أن الأراضي التي كانت تابعة لسوريا سابقًا، مثل سهل البقاع وطرابلس وجنوب لبنان، هي أراضٍ لبنانية. ولذلك، في الأيام الأولى التي كانت تجري فيها عملية إنشاء القواعد السياسية في سوريا،[3] كان لبنان يُعَدّ دولة مجاورة لا جزءًا من الأراضي السورية.

لكن القوى المعارضة لانفصال سوريا عن لبنان، التي عملت سياسيًّا من أجل إحياء فكرة «سوريا الكبرى»، نجحت في الحفاظ على وجودها، وحاولت تنفيذ مخططاتها من خلال الأحزاب السياسية خلال الفترة الفرنسية. وقد نشأ الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي أسسه أنطون سعادة في بيروت عام 1932، بوصفه حركة تخدم هذا الغرض على وجه التحديد. بالنسبة لسعادة فإن مصطلح «سوريا الكبرى»، الممتد من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الفرات، ومن جبال طوروس إلى سيناء، يمثّل وحدة جغرافية ذات حدود معينة، ويعني ضمان وجود الأمة السورية. وقد قوبل رفض سعادة الاعتراف بدولة لبنانية مستقلة منفصلة عن سوريا بردود فعل عنيفة من جانب الحكومة اللبنانية والقوميين اللبنانيين بقيادة الموارنة.[4]

وفي عام 1949، وبسبب تضارب المصالح السياسية، سرعان ما انقطعت العلاقات بين البلدين الجارين، ومع توتر العلاقات، بدأت خطط سوريا للهيمنة على لبنان تصبح واضحة. وكان العامل الأول المهم في التوتر بين البلدين هو العلاقة الوثيقة بين أنطون سعادة والرئيس السوري حسني الزعيم. وكان الجنرال حسني الزعيم الذي وصل إلى السلطة أول مرة بانقلاب عام 1949 عندما كانت سوريا تهتز بفعل الانقلابات العسكرية، كان يحظى بدعم الحزب السوري القومي الاجتماعي، وفي المقابل ساعد سعادة في محاولته الانقلابية للإطاحة بالحكومة اللبنانية.[5] وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها سعادة، استجاب حسني الزعيم في البداية بشكل إيجابي لطلب اللجوء الذي تقدم به سعادة، ولكن بسبب سياسته في التعامل المزدوج في الساحة السياسية، سرعان ما سلم أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية.[6] ورغم أن حسني الزعيم سرعان ما أُطِيح به في انقلاب آخر، فإن العلاقات بين لبنان وسوريا بدأت تصبح هشة، وحاول السياسيون اللبنانيون الحفاظ على استقلالهم بتحالفات مختلفة؛ لتجنب الوقوع تحت النفوذ السوري.

إن ابتعاد لبنان الواضح عن التحالفات السياسية السورية ظهر إلى النور في عام 1958 من خلال حدثين رئيسين تتابعا وشكّلا مفترق طرق في الشرق الأوسط. بالنسبة لكميل شمعون، الذي انتُخِب رئيسًا للبنان في عام 1952، كانت الاتفاقيات الاقتصادية التي تشمل سوريا، مثل خط أنابيب التابلاين، ضرورية لازدهار لبنان. ومع اتساع أسواق المنتجات اللبنانية مع تزايد عائدات النفط، وقّع العراق اتفاقية تجارية متعددة الأطراف مع سوريا ومصر والأردن في عام 1953.[7] ولكن في السياسة الخارجية حاول كميل شمعون وضع لبنان على محور التحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة، على النقيض من التوجه السياسي السوري المرتكز على الاتحاد السوفييتي. ولهذا السبب، ورغم أنه رفض في البداية الانضمام إلى حلف بغداد الذي أُسِّس عام 1955 لتقليص نفوذ الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط، إلا أنه أبدى تأييدًا للحلف بعد زيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك عدنان مندرس إلى بيروت، مشيرًا إلى رغبته في أن يكون حليفًا لأميركا.[8] وقد كشف هذا التوجه عن موقف لبنان تجاه سوريا ومصر على حد سواء. ومن ناحية أخرى، لم ينس شمعون عقد اتفاق مع حليف سوريا القديم وعدوّها الجديد، الحزب السوري القومي الاجتماعي. ولهذا السبب، اعتمدت الحكومة السورية، بعد توليها الرئاسة، سياسة صارمة ضدّ أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي، بينما أظهر الرئيس كميل شمعون خطّه الصارم برفضه تسليم أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي الذين فرّوا إلى لبنان لسوريا.[9]

ورغم أن كل هذه العوامل الداخلية والخارجية تشكل مؤشرًا واضحًا على هشاشة العلاقات بين لبنان وسوريا، إلا أن الموقف القاسي الذي اتخذه كميل شمعون ضد الجمهورية العربية المتحدة التي أُسّست في فبراير/ شباط 1958 كان علامة بارزة على انفصال لبنان عن سوريا. وبالنسبة للقوميين العرب، كان هذا التوحيد بمثابة تحقيق لحلم طويل الأمد، ومؤشر على النفوذ السياسي والأيديولوجي المتزايد للزعيم المصري جمال عبد الناصر في المنطقة. رفض شمعون في البداية الاعتراف بـالجمهورية العربية المتحدة بوصفها دولة واحدة. ولكن بالنسبة للسُّنّة اللبنانيين، بدا إنشاء المجلس الاستشاري العربي كأنه يبشّر بعهد جديد من الوحدة العربية والتقدّم والقوة. وكان هذا ردًّا على الانتصار السياسي الذي حقّقه عبد الناصر خلال أزمة السويس، الذي كان أكثر وضوحًا في لبنان.[10]

ومن ناحية أخرى، لم يكن كميل شمعون من أنصار القومية العربية التي فرضها عبد الناصر أو سوريا. لكن معارضة شمعون ألحقت ضررًا كبيرًا بالعلاقات مع سوريا وشعبه على حد سواء. وبالنسبة للعديد من المسلمين، فإن السياسة الخارجية التي انتهجها شمعون ألقت بظلالها غير المرغوب فيها على هذه المشاعر. ولهذا السبب بدأت الاستفزازات تتسارع بين المجموعات المسلحة في الشوارع، وبخاصة تلك التي يتورط فيها الحزب السوري القومي الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، صعّدت سوريا ومصر من حملتهما الإعلامية الاستنزافية ضد شمعون[11]، حيث اتّهمته الصحافة المعارضة، المدعومة من سوريا ومصر، بأن حكومته دُمية في يد الغرب، وأنها تنتهج سياسات تتعارض مع مصالح السياسة العربية المشتركة.[12]

وكان هناك حدث مهمّ آخر جمع لبنان وسوريا وجهًا لوجه، هو دعم سوريا للاحتجاجات ضد كميل شمعون التي بدأت في مايو/ أيار 1958. تحولت الاحتجاجات واسعة النطاق التي واجهها لبنان لأول مرة منذ استقلاله بسرعة إلى حرب أهلية. وقد أدّت هذه الحرب أيضًا إلى تدهور العلاقات بين لبنان وسوريا. وقد وصل الأمر إلى حد أن الرئيس كميل شمعون والحكومة اللبنانية الموالية للغرب، في أثناء الحرب الأهلية، بدأا يتهمان الحكومة السورية بدعم المعارضة بشكل نشط، وتهريب الأسلحة إلى داخل البلاد.[13] لكن النهج الحذر الذي اتبعه رئيس الدولة تجاه المجلس العسكري أو تحميله سوريا مسؤولية الاحتجاجات لم يكن السبب المباشر لتصاعد رد الفعل ضد كميل شمعون من الجانب السوري. بالنسبة لسوريا، كان قبول شمعون لمبدأ أيزنهاور في عام 1957 واستمرار لبنان في العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، بمثابة بداية الأزمة. ولهذا السبب كانت سوريا تجعل من لبنان هدفًا لهجماتها المستمرة. على سبيل المثال، في إبريل/ نيسان 1957، عندما سمح لبنان للأسطول السادس بالانتظار في ميناء بيروت، وصفت القاهرة ودمشق هذا التصرف بالخيانة، كما اتّهم لبنان أيضًا بأنه حاضنة للمؤامرات ضد النظام السوري.[14] وتمكن كميل شمعون من قمع الحرب الأهلية اللبنانية بدعم أمريكي، لكنه اضطر أيضًا إلى ترك منصبه. وبدأت العلاقات اللبنانية السورية تتجه نحو اتجاه مختلف مع تغيير الرئيسين في كلا البلدين.

كان الاختراق الأهم الذي دفع لبنان إلى الانتقال من السياسات المتمركزة حول الغرب إلى الخط السوري في الستينيات هو صعود حزب الله. ومع هذه العملية، أصبح

التدخل السوري في شؤون لبنان الداخلية والخارجية واضحًا، وتطورت عملية العلاقات المتبادلة إلى عملية هيمنة، وبينما كانت سوريا لاعبًا فاعلاً وقويًّا، بدأ لبنان يتحول إلى لاعب سلبي وضعيف. ورغم أن لبنان قام بعدة محاولات فاشلة لمواجهة التدخلات السورية، فإنه لم يتمكن من منع سوريا من أن تكون الطرف الأكثر تورطًا وتدخلاً سنوات عديدة. وفي شبكة العلاقات المتغيرة والمتحولة التي تطورت في عهد حزب البعث: حافظ الأسد وبشار الأسد، أُعطِيت الأولوية لمصالح سوريا في لبنان.

كان الانقلاب الذي نفّذه حزب البعث في 8 آذار/ مارس 1963 في سوريا التي انفصلت عن مصر عام 1961، بمثابة بداية عهد القبضة الحديدية في سوريا. وكانت العقلية الطائفية التي نشأت في سورية إلى جانب عقلية البعث تعمل أيضًا على زيادة التوتر بين الأقطاب السياسية والجناحين العسكري والمدني في البلاد. وكان السبب الأهم في ذلك هو أن الأقلية النُّصيرية أصبحت تحكم الأغلبية بسبب غياب نظام سياسي طائفي متوازن في البلاد. ولذلك، وكما تغيّر وجه سوريا بعد عام 1963، بدأ هذا التغيير يظهر أيضًا في لبنان.

قبل تحول حزب البعث العربي الاشتراكي في ستينيات القرن العشرين، كانت هناك علاقة بارزة مع لبنان مبنية على أسس أيديولوجية. وفي هذا السياق، كانت «أيديولوجية التمسك الوثيق بالقومية العربية» التي حددها الحزب متوافقة بشكل خاص مع الهوية «العربية» المتضمنة في الأيديولوجية المؤسِّسة للبنان. وفي هذا السياق، وبينما لم يبتعد لبنان عن العلاقات، فإن دعوة البعث إلى الوحدة العربية وخطابه الشامل تجاه كل العرب وجدت مؤيدين في لبنان، وأُسِّس الفرع اللبناني للحزب في عام 1953.[15]

ومن ناحية أخرى، كانت سوريا تخطط لتعميق هيمنتها على لبنان من خلال نظام البعث لا من خلال فصل لبنان عن أراضيها. وفي الواقع، كان تحول لبنان إلى كيان سياسي منفصل بالنسبة للقوميين العرب السوريين وضعًا غير مقبول يتناقض مع الظروف التاريخية والجغرافية.[16] ولهذا السبب، كان من الضروري أن تتدخل سوريا في لبنان عند كل منعطف سياسي.

في لبنان، كانت السياسة الداخلية تمرّ بفترة أزمة ليس بسبب الصراعات الطائفية والإخفاق في دعم الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة شارل هيلو (1964–1970) فقط، ولكن بسبب المنظمات العسكرية الفلسطينية أيضًا التي أنشأت مقارها في لبنان

بعد حرب 1967، فضلاً عن تزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين في البلاد. وبدأت تظهر مشكلات أخرى أدت إلى نمو الأزمات الخارجية والداخلية. وفي هذه المرحلة تبوّأت القضية الفلسطينية أيضًا مكانًا مهمًّا في سياسة سوريا تجاه لبنان.

في الواقع كانت احتمالات غزو «إسرائيل» لبنان تتزايد يومًا بعد يوم، حيث كان وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان يزيد من غضب «إسرائيل» تجاه البلاد. وكان أحد المخاوف السورية خطر تعرض سوريا للتهديد نفسه في حال غزو إسرائيلي محتمل؛ لهذا السبب، ووفقًا لبعض الباحثين، فإن السياسة السورية تجاه لبنان بعد عام 1967 تضمنت سيناريوهات تتعلق بمستقبل «إسرائيل» وسوريا، فضلاً عن المخاوف من توجه لبنان نحو «إسرائيل». وكان هذا الوضع أحد أهم العوامل الحافزة لتصرفات سوريا في لبنان.[17]

في هذه المرحلة، دخلت العلاقات البعثية اللبنانية مرحلة جديدة عندما انتُخِب زعيم تيار المردة سليمان فرنجية رئيسًا للبنان عام 1970، وبعد شهرين تولى أقرب حليف لفرنجية حافظ الأسد السلطة في سوريا بانقلاب غير دموي. وصل الزعيمان إلى السلطة خلال الفترات الأكثر حرجًا في المنطقة. ورغم أن فرنجية لم يتمكن من منع الاستقطاب في البيئة السياسية التي بدأت تصبح متوترة في لبنان، إلا أنه دعم سوريا سياسيًّا من أجل حماية هيمنته. ومن ناحية أخرى، جاء فرنجية رئيسًا في وقت أصبح فيه الوجود الفلسطيني في لبنان قضية سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية لا حلّ لها، وكانت الحكومة اللبنانية تفتقر إلى القوة السياسية والعسكرية للسيطرة على الأنشطة المسلحة للفلسطينيين، لهذا حصلت لبنان على أكبر دعم عسكري من سوريا. بالإضافة إلى هذه العوامل، كان لدى سليمان فرنجية أيضًا التزام أيديولوجي تجاه سوريا. في واقع الأمر، كان سليمان فرنجية رئيسًا مستعدًّا لقبول الوحدة مع سوريا. بمعنى آخر، كان فرنجية مستعدًّا لتوحيد البلدين إذا طلبت سوريا ذلك، وقد نقل حافظ الأسد ذلك إلى الزعيم الدرزي كمال جنبلاط.[18]

عندما وصل حافظ الأسد إلى السلطة، كان يعاني مشكلة الشرعية في نظر أميركا والعالم العربي؛ لذلك لجأ أوّلاً، إلى الوساطة في لبنان؛ للتغلب على هذه المشكلة؛ أي بدأت سوريا تستغلّ علاقات لبنان مع الغرب والعالم العربي للخروج من عزلتها الدولية. على سبيل المثال، بفضل الوساطة اللبنانية، أعادت سوريا وتونس العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام 1971 بعد انقطاع دام ستّ سنوات. كما أدّى لبنان دور الوسيط بين سوريا

والمملكة العربية السعودية، وساعد في حل بعض نزاعاتهما الاقتصادية.[19]

وبعد أن رسخ حافظ الأسد شرعيته محليًّا ودوليًّا، بدأت تظهر تغيرات كبيرة في نظرة سوريا إلى لبنان. وكما ذكرنا آنفًا، كانت المسألة الإسرائيلية ذات أهمية حاسمة في هذه السياسات، وهذا أصبح أكثر وضوحًا مع الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975. لكن الاعتقاد بأن لبنان جزء لا يتجزأ من سوريا كان هو الأكثر هيمنة. وفي إطار هذا الاعتقاد المرتبط أساسًا بالموضوع الإسرائيلي، قال حافظ الأسد: «على مرّ التاريخ كانت سوريا ولبنان بلدًا واحدًا وشعبًا واحدًا». وقد كان تصريحه تعبيرًا واضحًا عن أفكاره بشأن لبنان.[20] ومن ثم، فإن التهديد الإسرائيلي للبنان أصبح أكثر رسوخًا في ظل التصور الشامل الذي تبناه حافظ الأسد عن سوريا.

وبحسب مارون ديبس، كان على حافظ الأسد أن يقاتل «إسرائيل» للحفاظ على شرعيته في سوريا. ولذلك كان عليه أن يختار مكانًا خارج سوريا. خاضت سوريا حربًا

مع «إسرائيل» في عام 1973 لاستعادة هضبة الجولان، التي خسرتها في حرب عام 1967، لكنها أخفقت في ذلك، وعلاوة على ذلك، تعهدت أنها لن تشن عملية ضد «إسرائيل» من الجولان. ومن ثَمّ أصبح لبنان هو المنطقة الأكثر ملاءمة التي يستطيع حافظ الأسد أن يهدد منها «إسرائيل» من خارج الجولان. ومن هنا، أُتيحت فرص كبيرة لتدخل الأسد في لبنان.[21] ورغم أن وجهة نظر ديبس قابلة للنقاش، فإن هناك عدة نقاط تحتاج إلى توضيح حتى نتمكن من دعمها. والأهم من هذه النقاط هو تحديد مدى رغبة الأسد في القتال مع «إسرائيل». في الواقع، من الواضح أن حافظ الأسد كان يعطي الأولوية لسياسة حماية لبنان ضد «إسرائيل» بدلاً من قتال «إسرائيل» في لبنان.

بدأ حافظ الأسد التدخل المباشر في الشؤون الداخلية اللبنانية، ليكون ذلك جزءًا من سياسته الحمائية تجاه لبنان. واستطاع بسبب موقفه أن يحرك المعارضة في لبنان للإطاحة بحكومة رئيس الوزراء اللبناني آنذاك صائب سلام. وفي هذا السياق، في كانون الثاني/ يناير 1973 دعم تظاهرات عمال مصانع التبغ في جنوب لبنان ضد الحكومة، هذه التظاهرات التي طالبت بتحسين الظروف والحقوق الاجتماعية.[22] ومن ناحية أخرى، كان لا مفرّ من أن يدعم صائب سلام موجة الاحتجاجات التي أطلقها المسلمون السوريون ضد إلغاء الأسد شرط الدستور الذي ينص على أن يكون رئيس الدولة مسلمًا، حيث كان الأسد علويًّا. وردّ حافظ الأسد على صائب سلام بالفتوى التي تلقاها من موسى الصدر التي تفيد بأن النُّصيرية فرع من فروع الشيعة الإسلامية. وكان هذا الوضع يعطي مؤشرات على أن الانقسام الطائفي بين سوريا ولبنان قد يؤدي إلى أزمات كبرى.

ومن ناحية أخرى، ورغم أن اقتصادات البلدين تدور حول محاور مختلفة، ظلت سوريا تعتمد بشكل كبير على ميناء بيروت فيما يتصل بالواردات الأجنبية حتى سبعينيات القرن العشرين، واستفادت من عائدات تجارة الترانزيت. بالإضافة إلى ذلك، جرى توظيف ما يقارب 400 ألف عامل سوري في الاقتصاد اللبناني.[23] وقد قدم هؤلاء العمال إسهامات مهمة لكلا البلدين. ومن هنا، كانت هيمنة سوريا على لبنان مهمّة لوجود مرفأ بيروت، ولمستقبل العمالة السورية.

إزاء كل هذه التطورات، أدرك حافظ الأسد أنه لن يتمكن من فرض نفوذه في لبنان من دون تدخل مباشر. ولذلك، لم يتحدّد الوجود السوري في لبنان بشكل نهائي إلا بعد غزو

لبنان. عندما دخل جيش حافظ الأسد لبنان في عام 1976، واجه الفلسطينيون وحلفاؤهم الدروز الذين كانوا يقاتلون ضد الكتائب المسيحية في لبنان، هجومًا جديدًا. وبدأت سوريا في تسريع احتلالها للبنان دعمًا للموارنة، متجاهلة كل الأعراف. ومع تزايد حجم الاحتلال، أصبح من الواضح أن سوريا تحاول إظهار قوتها الإقليمية من خلال هيمنتها على لبنان.[24]

عندما انتهت الحرب الأهلية في لبنان عام 1990، كانت القوة الأهم المتبقية في لبنان هي سوريا. وقال وزير الخارجية عبد الحليم خدام: إنهم سيبقون في لبنان حتى انتهاء الأزمة، ولكنهم لم يغادروا لبنان بعد انتهاء الأزمة.[25] ففي عام 1977 جرى اغتيال كمال جنبلاط، المعارض للاحتلال، على يد ميليشيا الأسد، وبذلك قُضِي على أهم شخصية معارضة. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرًا للعلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان بموجب اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية، جرى ضمان الهيمنة بإضافة البند الذي ينص على بقاء القوات السورية في لبنان.[26]

كان وصول بشار الأسد إلى السلطة في سوريا عام 2000 وتعيين رفيق الحريري رئيسًا للوزراء في لبنان إيذانًا ببدء مرحلة جديدة بين البلدين. كان رفيق الحريري بارزًا في خطابه المناهض لسوريا، وكان يطلق دعوات دولية لإخراج قوات الأسد من لبنان. وخلال زيارة الحريري إلى أنقرة في عام 2004، سعى أيضًا إلى الحصول على الدعم من تركيا فيما يتصل بسوريا.[27] كما أن عدم الاستجابة لخطاب بشار الأسد حول إصلاح العلاقات السورية اللبنانية كان له أثره أيضًا في هذه العملية. وفي الواقع، وعد بشار الأسد بعلاقة أكثر تكافؤًا مع دولة لبنان، وأكد أن العلاقة بين البلدين العربيين ستكون نموذجًا يُحتَذى به.[28] ولكنه أظهر مؤشرات على أنه لن ينهي هيمنته السياسية في صراعه مع رفيق الحريري، وفي ضغوطه لتمديد ولاية حليفه الرئيس آنذاك إميل لحود. ورغم خروج سوريا بالقوة من لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري في عام 2005، واصل بشار الأسد أداء دور مهمّ في البلاد.

كانت نقطة التحول الأخرى بين سوريا ولبنان هي دعم حزب الله نظام بشار، في الثورة السورية التي بدأت في عام 2011 ضد نظام الأسد. قرّر حزب الله، الذي دعم النظام بشكل غير مباشر في البداية، الانضمام بشكل نشط إلى الحرب إلى جانب نظام الأسد

في عام 2013. ورغم أن الجناح السُّني وكتلة 14 آذار على وجه الخصوص عارضا خطوة نصر الله على أساس أنها تهدّد بنقل الحرب إلى الأراضي اللبنانية، إلا أن سوريا تجاهلت مخاوف الساسة اللبنانيين بسبب العلاقة الوثيقة بين الأسد ونصر الله. لم تتمكن ميليشيا حزب الله التي جاءت لمساعدة الأسد من نقل الحرب إلى لبنان، لكن انعدام الثقة بين البلدين زاد، وأصبح مصير لبنان مرتبطًا أكثر بسوريا.

سيناريوهات العلاقات ما بعد حزب الله

ثار الشعب السوري ضد حكومة بشار الأسد في الربع الأول من عام 2011، وأطاح بنظام الأسد بعد 13 عامًا، وأعلن بداية عصر جديد في الشرق الأوسط. مهدّت نهاية 61 عامًا من حكم البعث بالاستيلاء على دمشق في 8 ديسمبر/ كانون الأول 2024- الطريق أمام سوريا لدخول مسار سياسي مختلف لأول مرة منذ استقلالها. ومع انتصار المعارضة، بدأت التغييرات السريعة التي شهدناها في الساحات السياسية والعسكرية والاجتماعية تترك صداها ليس داخل البلاد فقط، بل في الدول المجاورة أيضًا. وبينما كانت تركيا، إلى جانب قطر التي دعمت الثورة، في قلب القضية السورية، فإن لبنان، أحد أهم المحاورين لسوريا، دخل بسرعة إلى الفلك السياسي للإدارة الجديدة.

وفي هذه المرحلة، قال الرئيس السوري الجديد أحمد الشرع: «سوريا ستكون سندًا لكل مكونات الشعب اللبناني». وفي حين جذبت كلماته الانتباه، بدأت هذه التصريحات تظهر مؤشرات على أن العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية بين البلدين ستتغير جذريًّا.[29]

وفي حين يُؤخَذ في الاعتبار أن علاقة «القاضي والسجين» القائمة منذ زمن طويل بين لبنان وسوريا سوف تتقدم في إطار مبدأ المساواة مع تغيير النظام- فإنّه من الضروري تسليط الضوء على نهج الأقطاب السياسية في لبنان تجاه سوريا. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المفهوم أن لبنان يتمتع بخط اجتماعي سياسي طائفي، وأن سوريا لديها مجموعات طائفية، وسوف يشكل ذلك أرضية حاسمة في علاقات سوريا بلبنان، رغم أن سوريا تبدو أكثر تجانسًا من الناحية الدينية. في الواقع، صاغ كلا البلدين تعاونهما الإستراتيجي في الساحة الطائفية. وكانت إدارة البعث أيضًا الطرف الأكثر أهمية في جعل الأزمات الطائفية أكثر وضوحًا، وبخاصة بعد دعم حزب الله نظام الأسد؛ لهذا يُفهَم أن كيفية استخدام

العامل الطائفي في خرائط الطريق الجديدة التي سترسمها سوريا في سياستها الخارجية ستكون حاسمة في عملية تحديد الأمن والسياسة الخارجية للبنان أيضًا.

ومن هنا، فإن المسألة الأخرى التي سوف تؤثر في التحوّل بين سوريا ولبنان هي مدى الدور الحاسم الذي يؤدّيه حزب الله في تحديد ديناميكيات السياسة الداخلية اللبنانية. على سبيل المثال، تشكّل الأهمية التي توليها سوريا لمن هو في موقع رئيس لبنان أهمية كبيرة في البداية الجديدة للعلاقات الثنائية. في تاريخ لبنان، كان يجري انتخاب الرؤساء من بين أولئك الذين كانت تفضّلهم الهيمنة السورية، وبخاصة بعد الحرب الأهلية. ولذلك فإن حقيقة أن القرارات التي تتخذ بشأن تعيين الرئيس اللبناني لعبت أيضًا دورًا في تفاقم الأزمات داخل لبنان. على سبيل المثال، تدخّل سوريا في البرلمان اللبناني في عام 2004 بشأن تمديد ولاية الرئيس آنذاك إميل لحود. وكان العديد من اللبنانيين ينظرون إلى إميل لحود باعتباره رئيس البلاد الخاضع للسيطرة السورية. والواقع أن لحود لم يكن له دور يذكر في قرارات السياسة العامة؛ لأن هذه القرارات لم يكن من الممكن

اتخاذها إلا بموافقة سورية. ولذلك كان إميل لحود رئيسًا لا يملك أي دعم اجتماعي، بل كان تحت تأثير سوريا وحزب الله. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2004، قرر مجلس النواب اللبناني الذي انتُخِب أعضاؤه عبر التدخل السوري، بناء على طلب سوريا، تغيير القانون الدستوري لتمديد ولاية لحود لثلاث سنوات أخرى. لم تكن هذه المبادرات السورية جديدة، فقد نجح حافظ الأسد في تعديل الدستور للسماح للرئيس السابق إلياس الهراوي بتمديد ولايته ثلاث سنوات أخرى. ومن ثَمّ ظلت الهيمنة السورية تفرض ثقلها من خلال الرئاسة.[30]

حتى وقت قريب، برز صديق طفولة بشار الأسد، سليمان فرنجية، بوصفه المرشح الأكثر فعالية بعد ميشال عون، الذي تنتهي ولايته في 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2022. ومع إعلان حزب الله عن دعمه الرسمي لفرنجية، المرشح السوري الجديد الذي لفت الانتباه، عمل حزب الله على الترويج له بشكل كبير لانتخابه رئيسًا، وهذا زاد من احتمال سقوط لبنان بشكل أقوى تحت الهيمنة السورية.[31] لكن بدءًا من 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، انعكس ضعف حزب الله العسكري نتيجة الغارات الجوية الإسرائيلية على قوته السياسية أيضًا، وأعلن سليمان فرنجية انسحابه من الترشح قبل يوم واحد من الانتخابات الرئاسية، وانتُخب قائد الجيش جوزيف عون رئيسًا للجمهورية في 9 يناير/ كانون الثاني 2025. وأظهر رئيس الحكومة السورية الجديدة أحمد الشرع في البداية أنه مستعد لاتخاذ خطوات ملموسة لبناء الثقة مع لبنان من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، قائلاً: إنهم لا ينوون «التدخل أو الضغط على لبنان كما فعل النظام السوري في الماضي».[32] وفي هذه الحالة، يُفهَم أن أحمد الشرع سيبقى بعيدًا عن التدخل في السياسة الداخلية اللبنانية، وإن كان يهدف إلى التعاون مع سياسيين متوافقين لفتح صفحة جديدة مع لبنان.

ومن أهم الملفات التي تواجه لبنان وسوريا ضمان أمن الحدود. وبالفعل، مع تورط حزب الله في الثورة السورية، اندلعت اشتباكات كبيرة على الحدود اللبنانية السورية، واستمرت هذه الاشتباكات في التصاعد مع مرور الوقت، وهذا أدى إلى زيادة الأنشطة الإرهابية في لبنان، وبخاصة عمليات الخطف والتفجيرات. وأدى هذا الوضع إلى زيادة المخاوف من امتداد الحرب إلى لبنان، وهو ما جعل التوترات الاجتماعية والانقسامات أكثر وضوحًا. ومنذ عام 2013 على وجه الخصوص، بدأت تنظيمات مثل داعش والنصرة بالرد على التطورات في منطقة الحرب النشطة عبر الأراضي اللبنانية.[33]

بدءًا من 8 أكتوبر / تشرين الأول 2023، أدّت هجمات «إسرائيل» على الحدود اللبنانية السورية، وعلى دمشق، بدعوى توريد أسلحة لحزب الله وضرب مستودعاته- إلى توتر اجتماعي وبروز ضعف البلدين أمام التهديدات الخارجية.[34] من ناحية أخرى، بعد أن تولّت المعارضة الإدارة في سوريا، وقعت اشتباكات محدودة على الحدود. وقد سلّطت إصابة خمسة جنود لبنانيين في اشتباكات على الحدود مع مسلحين سوريين مجهولين في الأيام الأولى من شهر يناير/كانون الثاني- الضوءَ على احتمال نشوب أزمة بين الإدارة الجديدة ولبنان. لكن، بعد الاشتباكات بين جنود لبنانيين ومسلحين سوريين، كان لاتصال أحمد الشرع برئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي واتفاقهما على إعادة الهدوء على الحدود أثر كبير، حيث عُدَّت هذه الخطوة إيجابية. وبحسب تصريحات مسؤولين أمنيين سوريين، قال أحمد الشرع: إنه «يفعل كل ما هو ضروري لإعادة الهدوء إلى الحدود، ومنع تكرار ما حدث».[35]

وفي السياق ذاته، كان لافتًا أيضًا أن جوزيف عون، الذي انتُخب رئيسًا للبنان، سلّط الضوء في خطابه الأول بوصفه رئيسًا للدولة على المسألة الأمنية في العلاقات المزمع إقامتها مع سوريا. ولخص الرئيس اللبناني موقفه من التطورات السريعة في الوضع الإقليمي بـ»احترام سيادة واستقلال البلدين، وضبط الحدود في الاتجاهين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما»، وأسهم في خلق أجواء إيجابية من خلال إعطاء رسالة مفادها أنهم سيكونون في حوار مع سوريا بكل معنى الكلمة.[36] وفي هذه الحالة، من المفهوم أنه ستُتَّبَع سياسة حساسة؛ لأن القرارات المشتركة التي يتعين على البلدين اتخاذها فيما يتعلق بأمن الحدود تشكل أهمية حيوية؛ لأن ضمان أمن الحدود سيضمن إرساء الأمن الوطني على أسس متينة، وهذا يمهّد الطريق للتطور السريع للعلاقات الاقتصادية والأنشطة التجارية. ومن ناحية أخرى، وبما أن التهديد الإسرائيلي مستمرّ لكلا البلدين، فمن المهم التعاون لزيادة الاتفاقيات الأمنية.

وهناك قضية أخرى سيجري تناولها بحساسية بين لبنان وسوريا في الأعوام المقبلة، هي وضع اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان. يُقدَّر عدد اللاجئين السوريين في لبنان بحوالي 800 ألف وفقًا لسجلات الأمم المتحدة، ويتجاوز 1.5 مليون وفقًا لتقديرات الحكومة اللبنانية. كانوا أحد الأجندات المؤقتة للسياسة اللبنانية منذ عام 2015. بدأ لبنان، الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم بالنظر إلى عدد سكانه ومساحته، يشهد

أزمات اجتماعية مرتبطة بوضع اللاجئين السوريين في ظل الأزمات الاقتصادية والفراغ السياسي. وقد أسهم إجماع السياسيين اللبنانيين بشأن قضية اللاجئين في تسريع إعداد قائمة العقوبات المفروضة على اللاجئين في لبنان. وبناءً على ذلك، نشرت المديرية العامة للأمن العام اللبناني في 8 مايو/ أيار 2024، قائمة طويلة من الإجراءات، وبدأت تشعر اللاجئين السوريين بضغط الدولة. ومع تنفيذ الإعلان الذي تضمن شروطًا عديدة، مثل ترحيل اللاجئين غير المسجّلين من لبنان عبر مراكز الإعادة، وعدم تشغيل اللاجئين المسجلين خارج قطاعات عمل معينة، وعدم تجديد إقاماتهم- بدأت السياسات المنهجية تجاه السوريين تصبح أكثر وضوحًا.[37]

وقد تطورت أزمة اللاجئين الثنائية بين البلدين إلى أزمة أكبر في 23 سبتمبر/ أيلول 2024، عندما شنت «إسرائيل» قصفًا على جنوب لبنان؛ إذ بدأ السوريون واللبنانيون المقيمون في جنوب لبنان بالعبور إلى سوريا عبر معبر المصنع، بالإضافة إلى الهجرة إلى المناطق الداخلية. في حين أن أغلبية العائدين إلى سوريا هم من النساء والأطفال، فإن معظم الرجال السوريين اختاروا البقاء في لبنان بسبب مخاوفهم من الاعتقال أو القتل على يد النظام.[38]

بالإضافة إلى كل هذا، فرّ أكثر من 300 ألف سوري و100 ألف لبناني إلى دمشق وحماة وحمص واللاذقية عبر الحدود التي يسيطر عليها حزب الله في غضون شهر واحد بعد الهجمات الإسرائيلية التي بدأت في 23 سبتمبر/ أيلول، وهذا أدّى إلى خلق حلقة مختلفة من الصراع على الحدود مع «إسرائيل». وبما أن معظم الفارين من لبنان كانوا من أُسَر أعضاء حزب الله، فقد تباطأت الهجرة نتيجة قصف «إسرائيل» للحدود مثل المصنع والقوصية، ولأن «إسرائيل» هدّدت سوريا، وجد اللاجئون السوريون وأعضاء حزب الله أنفسهم في منتصف خط المواجهة.

بعد تغيير الحكومة في سوريا إثر اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين لبنان و«إسرائيل» في 26 نوفمبر/ تشرين الثاني، عادت قضية اللاجئين إلى الواجهة مرة أخرى في لبنان. ومن الجدير بالذكر تصريحات الرئيس جوزيف عون بأنهم سيعملون مع الحكومة السورية والمجتمع الدولي لحل الأزمة، وأنهم سيعملون مع الحكومة القادمة ومجلس النواب لإنشاء آلية واضحة وقابلة للتطبيق تسمح لهؤلاء اللاجئين بالعودة إلى ديارهم.

وأشار إلى أن عودة اللاجئين إلى بلادهم هي إشارة إلى اهتمام لبنان بهم، كما أكّد رغبته في منع ظهور أزمة اجتماعية جديدة.

إن دعوة أحمد الشرع السوريين للعودة إلى وطنهم من شأنها أن تسرع عمليات العبور من لبنان، لكن هناك قلق في كلا البلدين. في الواقع، حتى بعد سقوط نظام بشار الأسد، يجب أن تكون عودة السوريين إلى ديارهم «طوعية» و«آمنة». إن وقوع اشتباكات متقطعة على الحدود اللبنانية السورية وعدم اكتمال مؤسسات الأجهزة الأمنية في سوريا حتى الآن يشير إلى أن حلّ قضية اللاجئين سيستغرق وقتًا طويلاً؛ لهذا السبب، من المرجح أن يتسبب ترحيل لبنان للاجئين السوريين من البلاد في توتر العلاقات بين البلدين.

خاتمة

إن العلاقات الطويلة والعميقة بين لبنان وسوريا لديها القدرة على التأثير في التحولات في السياسة الداخلية والخارجية لكلا البلدين. وعندما ننظر إلى العملية التاريخية، فمن المعروف أن أصداء الصراعات التي اندلعت في لبنان، الذي هو جزء من بلاد الشام، وصلت إلى سوريا. ومن المهم فهم العلاقة بين البلدين، حيث إن الحرب الأهلية التي بدأت في لبنان عام 1860 في منتصف القرن التاسع عشر امتدت إلى دمشق، وكانت عنيفة، إلى أنها أدت إلى تغييرات إدارية في كل من سوريا ولبنان، وأنه بعد مرور قرن من الزمان، أدّت الحرب الأهلية التي بدأت في لبنان عام 1975 إلى التدخل السوري، وهذه المرة وقع لبنان تحت النفوذ السوري.

لكنّ البنية الاجتماعية والأسلوب الإداري الفريدين للبنان، كشفا عن بنيته الفريدة المختلفة عن سوريا. ورغم أن ارتباطها بسوريا عميق، فإن البنية المختلفة لنظام الإمارة في جبل لبنان وحقيقة وجود العديد من البنى الطائفية المختلفة في لبنان تعد من الركائز الأساسية، وبالتالي تشكل العوامل الرئيسية في علاقات الدين بالدولة في لبنان، أحد ركائز النظام في لبنان وما يتبع ذلك في العلاقات مع سوريا. إن حقيقة أن هذين البلدين مختلفان تكشف عن الاختلافات بينهما. ورغم أن هذه الاختلافات أصبحت أكثر وضوحًا في النظام الإداري الجديد الذي أنشأته فرنسا بعد انسحاب الإمبراطورية العثمانية من المنطقة، إلا أن المنطقتين استمرتا في التأثير في بعضهما.

في هذا السياق، تبرز ثورة القائد الدرزي سلطان الأطرش التي بدأت في سوريا عام 1925 مثالاً صارخًا، ورغم أنها لم تمتد إلى لبنان، إلا أن لها أثرًا كبيرًا في إعلان الدستور اللبناني. ومن ثَمّ، فإن التغيرات في لبنان وسوريا تؤثر في بعضها بعضًا بشكل متبادل، وكان لها تأثير كبير في التطورات الإقليمية.

بعد ستينيات القرن العشرين، كان الطرف الأكثر أهمية في العلاقات بين لبنان وسوريا بلا شك هو حزب البعث العربي الاشتراكي، ولم يكن حزب البعث الذي أُسِّس في سوريا ينظر إلى لبنان إلا كمنطقة خاضعة لنفوذه، وهذا أدى إلى اختلال التوازن بين البلدين وهشاشة العلاقات. وبما أن النظام السياسي الطائفي في لبنان يعاني توازنات دقيقة داخل نفسه، فإن أي تدخل خارجي قد يدفع البلاد إلى مزيد من الانهيار. ومن ناحية أخرى، خطّط نظام حافظ الأسد في سوريا لاستغلال هذه البنية الضعيفة للدولة في لبنان في كل فرصة، وحدّد الطرق لحكم لبنان على أنّه تابع له. أدى النفوذ السوري، الذي أصبح واضحًا بشكل خاصّ في أثناء الحرب الأهلية وبعدها- إلى جعل لبنان عُرضة للتهديدات الخارجية وعدم الاستقرار إلى أقصى حدّ ممكن. وهنا يأتي اغتيال زعماء سياسيين، مثل كمال جنبلاط ورفيق الحريري على يد سوريا، بذلوا جهودًا لتحرير لبنان من سلاسله؛ ليشكل مؤشرًا مهمًّا على كيفية حماية سوريا لمصالحها في لبنان.

إن انتهاء 61 عامًا من حكم البعث في سوريا يفتح الباب أمام فرص مهمة لكلا البلدين. أولا: من الضروري أن ينفّذ كلا البلدين سياسة أمنية مشتركة ضد التهديد الإسرائيلي. إن الإجراءات التي ستتخذها هاتان الدولتان والسياسات التي ستنفذانها، والتي تُعَدّ حاسمة بالنسبة لـ«إسرائيل» في المنطقة، من شأنها أن توفر أيضًا فوائد كبيرة لاستقرار الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، ورغم أن سوريا ولبنان تصرفتا حتى الآن بحجج طائفية، فإن إيجاد أرضية مشتركة بطريقة أكثر شمولية بعد هذه العملية سيكون مفيدًا أيضًا لشعبيهما للحفاظ على هويتهما. وفي هذه المرحلة، من المعروف أن السُّنة والدروز والشيعة والمسيحيين وكل الطوائف الأخرى بحاجة إلى قادة غير قمعيين في أراضيهم حتى يبتعدوا عن الصراع. إن العلاقات المذهبية التي ستُنشَأ بين لبنان وسوريا، والتي سترتكز أيضًا على المنافع الاجتماعية، سوف تؤدّي دورًا بارزًا في خلق أجواء إيجابية في المنطقة في الفترة المقبلة.

الهوامش والمراجع:

1. غالب جاغ، سامي إكر، «أنظمة البعث في الشرق الأوسط: سوريا والعراق»، مجلة جامعة جانكيري كاراتكين الدولية الإستراتيجية الأوراسية، المجلد 2، العدد 2، (2013)، ص 57-72.

2. Abdul-karim Rafeq, «Greater Syria», Encyclopedia of the Modern Middle East and North Africa, https://www.encyclopedia.com/humanities/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/greater-syria, (تاريخ الوصول: 25 ديسمبر 2024)

3. Eduardo Aboultaif, «The Evolution of Lebanese and Syrian State-to-State Relations. Contemporary Review of the Middle East», Contemporary Review of the Middle East, 3(2), (2016), 162-178.

4. ياسين أتلي أوغلو، «القومية الراديكالية في سوريا: نموذج الحزب السوري القومي الاجتماعي»، مجلة بيلج الإستراتيجية، المجلد 9، العدد 16، (ربيع 2017)، ص 69-96

5. ياسين أتلي أوغلو، «القومية الراديكالية في سوريا: نموذج الحزب السوري القومي الاجتماعي»، ص 75.

6. Mehmet Osman Çatı, «The Political Economy of Syrian Foreign Policy 1949-1963». PhD Thesis. SOAS, University of London, 2013, s. 99.

7. Caroline Camille Attie, Struggle in the Levant: Lebanon in the 1950, I.B. Tauris, 2003, s. 42.

8. موقف لبنان من حلف بغداد , سامي صالح الصياد, عطية مساهر حمد «, 76-108 ,ج. 15,مجلة آداب الفراهيدي

9. ياسين أتلي أوغلو، الموارنة في الحرب والسلام، (إسطنبول: دار نشر كاكنوس، 2014)، ص 231.

10. Wade R. Goria, Sovereignty and leadership in lebanon 1943-1976, (London:1985, Ithaca Press), s. 42.

11. Wade R. Goria, Sovereignty and leadership in lebanon 1943-1976, s. 43.

12. David Nason Wilson, B.A., «The Eisenhower Doctrine and its Implementation in Lebanon 1958», The University of Texas at Austin, December, 2002, s. 29.

13. Philip Khoury, «Syria and Lebanon, 1943-1975», Middle East Report 134 (July/ August 1985).

14. Karol R. Sorby, «Lebanon: The Crisis of 1958», Asian And African Studies, c. 9, 2000, s. 82.

15. محمد علي دوران، «الأساس الفكري لحزب البعث وحزب البعث في السياسة السورية (1940-1966)»، مجلة التاريخ الأكاديمي والدراسات، المجلد 4، العدد 5، 2021، ص 219-246.

16. John P. Entelis, Pluralism and Party Transformation in Lebanon: Al-Kata'ib, 1936–1970, (Leiden: E.J. Brill, 1974), s. 28-29.

17. Dan Naor, «Divide and conquer: The consolidation of Hafiz al-Assad's policy toward Lebanon -the early stages» Middle Eastern Studies, Vol. 53, No. 4 (July 2017), s. 626.

18. Eduardo Aboultaif, «The Evolution of Lebanese and Syrian State-to-State Relations», s. 163.

19. Dan Naor, «Divide and conquer: The consolidation of Hafiz al-Assad's policy toward Lebanon -the early stages» s. 627

20. Adeed, Dawisha, «The Motives of Syria's Involvement in Lebanon.» Middle East Journal 38, no. 2 (1984), 228-236.

21. Marius Deeb, Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process, (Palgrave Macmillan, 2003), s.6.

22. Dan Naor, «Divide and conquer: The consolidation of Hafiz al-Assad's policy toward Lebanon -the early stages» p. 629.

23. Philip Khoury, «Syria and Lebanon, 1943-1975», Middle East Report 134 (July/ August 1985). https://merip.org/1985/07/syria-and-lebanon-1943-1975

24. ديفيد هيرست، احذروا الدول الصغيرة: لبنان ميدان حرب الشرق الأوسط، ترجمة: عمر بهرام أوزديمير، آيشه سيلجان أوزديميرجي، (إسطنبول: دار نشر إيي دوشون، 2016)، ص 141.

25. Wade R. Goria, Sovereignty and Leadership in Lebanon, 1943–1976. (London: Ithaca; distributed by Humanities Press, Atlantic Highlands, N.J. 1985), s. 204.

26. Taif Accord, https://peaceaccords.nd.edu/wp-content/accords/Taif_Accord_1989.pdf

27. طوبا يلدز، «العلاقات اللبنانية التركية بعد عام 2000 والخطاب العثماني الجديد في لبنان»، مجلة دراسات تركيا والشرق الأوسط، المجلد 10، العدد 2، ص 103-125.

28. W Harris, «Bashar al-Assad's Lebanon Gamble» Middle East Quarterly, 12, (2005), 33-44.

29. «Druze leader Jumblatt paves way for Lebanese-Syrian relationship without Assad», Arabnews, 22 Aralık 2024, https://www.arabnews.com/node/2583956/middle-east, (تاريخ الوصول: 10 يناير 2025)

30. Ohannes Geukjian, «Political Instability and Conflict after the Syrian Withdrawal from Lebanon.» Middle East Journal 68, no. 4 (2014), 521-545.

31. حسن نصر الله يتبنّى ترشيح سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية في لبنان, «مايكل يونغ» Carnegie Endowment, https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2023/03/hassan-nasrallah-has-endorsed-suleiman-franjieh-for-lebanons-presidency?lang=ar,
(تاريخ الوصول: 10 يناير 2025)

32. «Jolani: If it is the will of the Lebanese, we will support Joseph Aoun for president», 15 Aralık 2024, https://today.lorientlejour.com/article/1439897/jolani-if-it-is-the-will-of-the-lebanese-we-will-support-joseph-aoun-for-president.html,
(تاريخ الوصول: 10 يناير 2025)

33. عائشة سيلجان أوزديميرجي، «تأثيرات الحرب الأهلية السورية على لبنان (2011-2016)»، مجلة دراسات تركيا والشرق الأوسط، المجلد 3، العدد 2، ص 76-105.

34. «إغلاق بوابة حدودية ثانية بين لبنان وسوريا بسبب الهجمات الإسرائيلية»، وكالة الأناضول، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2024،
https://www.aa.com.tr/tr/dunya/israil-saldirilari-nedeniyle-lubnan-suriye-sinirindaki-ikinci-sinir-kapisi-hizmet-disi-kaldi/3374248
(تاريخ الوصول: 11 يناير 2025)

35. Syria›s new administration leader, Lebanese premier agree to calm following border fighting, Anadolu Agency, 04 Ocak 2025, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/syrias-new-administration-leader-lebanese-premier-agree-to-calm-following-border-fighting/3441453,
(تاريخ الوصول: 11 يناير 2025)

36. «Weapons, justice, Syria: Joseph Aoun›s inaugural speech», Lorient Le Jour, 09 Ocak 2025, https://today.lorientlejour.com/article/1442764/weapons-justice-syria-joseph-aouns-acceptance-speech.html,
(تاريخ الوصول: 11 يناير 2025)

37. طوبا يلدز، «أين يقع اللاجئون السوريون في الأزمة السياسية اللبنانية؟»، مؤسسة أبحاث تركيا، 22 يونيو 2024،
https://turkiyearastirmalari.org/2024/06/22/yayinlar/analiz/analiz-suriyeli-multeciler-lubnan-siyasi-krizinin-neresinde/
(تاريخ الوصول: 11 يناير 2025)

38. Haid Haid, Navigating Danger: Syrian Refugees in Lebanon Risk Returning, Carnegie Endowment, 21 Kasım 2024, https://carnegieendowment.org/sada/2024/11/navigating-danger-syrian-refugees-in-lebanon-risk-returning?lang=en,
(تاريخ الوصول: 11 يناير 2025).